

الأهداف التنموية لمخططات سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وآفاقها في ظل النموذج الجديد للنمو

2030 – 2016

The development goals of economic recovery policy plans in Algeria and its prospects in light of the new growth model 2016–2030.

د. رشام كهينة د. آسيا قاسيمي

¹كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، k.recham@univ-bouira.dz

²كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، a.kacimi@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام : 2023/06/07 ؛ تاريخ القبول : 2023/06/15 ؛ تاريخ النشر: 2023/07/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سياسات الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر ابتداء من 2001، والتي كانت تسعى من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتطويره خارج قطاع المحروقات مستفيدة من إيرادات هذا الأخير، والعمل على تحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية في كل المجالات. وتوصل البحث إلى أن هذه البرامج استطاعت تحقيق نتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها تفتقر إلى الفعالية، إضافة إلى اصطدامها بظروف اقتصادية حالت دون تحقيق الهدف المنشود، واعتمادها على الدعم المالي الآتي فقط من إيرادات النفط، مما يستدعي إعادة النظر في آليات تطبيقها وضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري للحصول على الموارد المالية والانتاجية من مصادر شتى.

الكلمات المفتاحية: برامج الإنعاش، الأهداف، برنامج توطيد النمو، النموذج الجديد للنمو، التحول الإقتصادي.

Abstract :

This study aims to analyze the economic recovery policies pursued by Algeria starting in 2001, through which it sought to advance the national economy and develop it outside the hydrocarbon sector, taking advantage of the latter's revenues, and work to improve the livelihood of individuals, reduce poverty and unemployment, and support economic development in all Domains. The research found that these programs were able to achieve positive results at the economic and social level, but they lack effectiveness, in addition to their collision with economic conditions that prevented achieving the desired goal, and their dependence on financial support coming from oil revenues, which calls for a review of the mechanisms of their application and the need to diversify The Algerian economy to obtain resources from various sources.

Key words: recovery programs, goals, consolidation program, new growth model. economic transformation.

مقدمة

أصبحت التنمية الاقتصادية تحتل مركز الصدارة في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي، نظرا للتغيير في المواقف اتجاه المشاكل الاقتصادية السائدة، كالتخلف الاقتصادي والركود الاقتصادي، فهذه الوضعيات تتطلب مجهودات جذرية وسريعة كون أن جل دول العالم المتقدمة تتجه نحو تحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي الذي يأخذ شكل كتلتات إقليمية وعالمية.

وفي هذا الإطار نجد أن الدول النامية لازالت تركز معظم جهودها لبلوغ هدفها الرئيسي المتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تمكنها من التخلص من حالة التخلف الاقتصادي واللحاق بركب الدول المتقدمة، ولأجل بلوغ غايتها سعت إلى تطبيق استراتيجيات تنموية متعددة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات إصلاحية اختلفت باختلاف أنظمتها وظروفها الاقتصادية.

ومنذ سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية متتالية خصصت لها مبالغ ضخمة مستفيدة بذلك من عائدات النفط، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازنها الاقتصادية الداخلية والخارجية، زيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

وقد طرحت الجزائر من خلال هذه البرامج مشاريع عمومية كبرى بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة، وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق توازن جهوي يسمح بعودة واستقرار سكان الأرياف للعودة إلى مناطقهم بعدما نزحوا إلى المدن بسبب الاضطرابات الأمنية، إلا أن تطبيق هذه البرامج صادفتها تقلبات اقتصادية عالمية من شأنها أن تؤثر على حسن سيرورتها، تمثلت أساسا في الازمة المالية العالمية لسنة 2008، وأزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014. من هذا المدخل تتبلور إشكالية البحث على النحو التالي:

ماهي أهداف برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر؟ وماهي آفاقها في ظل النموذج الجديد للنمو؟

الفرضيات: للإجابة الأولية على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- كان هدف برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004، هو تشجيع الطلب الفعال.
 - لم يتضمن البرنامج الخماسي 2010 - 2014 الجديد في الاستثمارات، وإنما فقط لاستكمال ما تم بدؤه من قبل.
 - ساهم برنامج توطيد النمو في تحسين المؤشرات الاقتصادية، لكن توقف البرنامج بسبب المديونية الخارجية.
- هدف البحث:** يهدف البحث الى التعرف على مختلف البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر ابتداء من 2001، والنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها، وما هي الخطط المستقبلية في هذا المجال، لتحقيق التنوع الاقتصادي والنمو، وتدارك النقص واحتواء المشاكل والعقبات الموجودة.

المنهج المتبع: نظرا لطبيعة الموضوع المدروس ولغرض معالجة الإشكالية المطروحة وتحليل أبعادها والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها من خلال التطرق لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر ابتداء من 2001، والتطرق لأهدافها، وتم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة في تحليل نتائج هذه البرامج بالاستعانة بالإحصائيات المتوفرة.

تقسيمات البحث: للإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004.

المحور الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009

المحور الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014

المحور الرابع: برنامج توطيد النمو 2015 – 2019

المحور الخامس: النموذج الجديد للنمو 2016 – 2030

تعرف برامج التنمية بأنها: « عبارة عن مجموعة من الأهداف، تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة، وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود، إلى حالة النمو المستدام، الذي يشمل جميع القطاعات، والذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية »، وهي بذلك تتكون من ثلاثة عناصر هي¹:

1. الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها.
2. الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف.
3. المدة اللازمة لإنجاز وتحقيق هذه الأهداف.

المحور الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

اتبعت الجزائر منذ 2001 سياسة مالية توسعية تركز على زيادة الانفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري)، وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، ودعم الحركة التنموية، ومن ثم تهيئة الأرضية المناسبة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

أولا: تعريفه

إن توفر الجزائر على موارد مالية معتبرة منذ بداية عام 2000 نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار المحروقات، أتاح لها فرصة في وضع وتنفيذ البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الوطني، الذي يتم من خلال دعم الطلب الكلي الداخلي، وتطوير وتوفير المزيد من الهياكل التحتية اللازمة.

¹ محمد سعودي – اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر "حالة ولاية المدية" - رسالة ماجستير غير منشورة- جامعة الشلف 2006م، ص 194

قررت الحكومة الجزائرية في أبريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجازه أهم غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن هذا البرنامج 15974 مشروع¹.

ثانيا: أهدافه

- لقد جاء هذا البرنامج كسياسة مرافقة لسياسات التصحيح الهيكلي والمؤسسي، وبالتحديد لسد العجز الذي سجلته هذه الأخيرة، فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي الضعيفة التي لم تكن كافية للاستجابة للطلب الاجتماعي، سواء فيما يخص العمل أو السكن، أو تحسين مستوى معيشة المواطن بصفة عامة. ويهدف أيضا إلى تحقيق ما يلي:
- {تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد.
 - تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والتحويلات الجديدة التي تميز المسار التنموي.
 - الحد من الفقر وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي².
 - {دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة ولمناصب العمل، مثل الوحدات الإنتاجية الزراعية والمؤسسات الاقتصادية المحلية الصغيرة والمتوسطة.
 - إعادة تأهيل الهياكل التحتية، خاصة تلك المتعلقة بدعم المؤسسات الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة، وكذلك تلك التي تدعم تأهيل الموارد البشرية وتحسن من مستوى حياة السكان من خلال التأثير إيجابا على الشروط الاقتصادية والثقافية والبيئية.
 - تقليص اختلال التوازن الجهوي قدر المستطاع حتى لا نقول الغاءه تماما.
 - تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
 - تنمية الموارد البشرية³.

ثالثا: مضمون البرنامج

بعد استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى، بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 3.2% كمتوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الخام خلال الفترة 1995-2000، كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة، لذا فقد تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا

¹ بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001 - 2014، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 13، ص 18.

² ناصر دادي عدون، البطالة إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي، حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 289.

³ نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص 04.

وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001 – 2004، حيث يركز برنامج الانعاش الاقتصادي على المحاور الآتية:

- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات.
 - تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.
 - سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.
- وتتمثل المعايير التي اعتمدت من طرف السلطات الجزائرية في تحديد واختيار المشاريع التي تقرر دعمها من خلال البرنامج فيما يلي¹:

- إتمام المشاريع والأنشطة التي هي في طور الإنجاز.
 - إعادة تأهيل وصيانة الهياكل القاعدية.
 - مدى توفر وسائل وطاقت الانجاز لاسيما الوطنية منها.
 - العمليات والأنشطة الجديدة تستجيب لأهداف البرنامج والقابلة للبعث الفوري.
- وتمثل مكونات المشروع بحسب قطاعات النشاط في:

1. دعم النشاطات الإنتاجية: الذي كان يتلخص في الفلاحة والصيد البحري، حيث يهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يخص الفلاحة إلى دعم الأنشطة المدرجة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

2. التنمية المحلية والبشرية: أولى البرنامج عناية خاصة بالتنمية المحلية والبشرية كواحد من أهم جوانب وشروط بعث ودعم النمو الاقتصادي، ويشمل ما يلي²:

- يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

- انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

3. تنمية الموارد البشرية: أولى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي اهتماما خاصا بتنمية الموارد البشرية، وقد تم اختيار المشاريع المعنية في هذا الإطار بناء على قدرتها على تامين الإمكانيات والطاقت الموجودة أو القائمة على الاستجابة الفورية للاحتياجات السكان، وقدر كالهياكل الصحية والتعليمية. والجدول الموالي يوضح الأرقام المخصصة لذلك.

¹ République Algérienne Démocratique et Populaire, programme de soutien a la relance économique a court et moyen terme 2001-2004, avril 2001, p13.

²كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2009، مجلة أبحاث اقتصادية، اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد السابع جوان 2010 ص201، 202.

جدول 1: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل باب (2001-2004)

النسبة (%)	المبلغ بملايير الدينار	القطاعات
40.1	210.5	أشغال كبرى وهيكل قاعدية
38.8	204.4	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45	دعم الاصلاحات
100	525	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث

اقتصادية وإدارية، العدد 12

جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 25.

لقد كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب 80% من مبلغ البرنامج، وهذا يرجع لأهمية هذين القطاعين بالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرق والمطارات والموانئ تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها، كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات، إضافة أن هذا القطاع يعرف عجزاً وتأخراً كبيرين خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية. أما بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية فيتطلب هذا القطاع جهوداً كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية.

وخصص البرنامج ما نسبته 21% من مبلغ البرنامج لتدعيم مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري رغم استفادته سنة 2000 من المخطط الوطني للتنمية الريفية بغية زيادة الإنتاج الفلاحي.

وقد استهدف في هذا البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر حرماناً في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة إجمالية قدرها 67.6 مليار دج.

رابعاً: النتائج الإنمائية المحققة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2001-2004

تميزت السنوات 2001-2004، بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن. وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها¹:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار (أي 3.700 مليار دينار) منها حوالي 30 مليار دولار، (أي 2.350 مليار دينار) من الإنفاق العمومي.

¹ عيو عمر، وآخر، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة شلف، خلال يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص 7، 8.

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003.

- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم 700.000 مسكن.

فالتوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت، حيث حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو اقتصادي قدرها 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة. وبالمقابل، فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار.

المحور الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

رأت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2004 أن النمو الاقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي انتهجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي، فعمدت على مواصلة هذا المشروع بإطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

أولاً: تعريفه

هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية، جاء نتاجاً للوضع الحسنة للجزائر بعد الارتفاع في سعر النفط، تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 التي تنص على أن يفتح في كتابات الخزانة حساب تخصيص خاص، وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش. وقد خصص مبلغ قدره 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج¹. وقد كان هذا البرنامج مرفقاً ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة 2006-2009²، يأخذان في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين الرّئعَيْن ويأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد، حيث خصص مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دج لمنطقة الهضاب العليا. وقد بلغ عدد مشاريع البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة³.

ثانياً: هدفه

- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.

- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

¹ ابن صالوة صراح، محمد سفيان بزاز، تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 08، العدد 02، 2017، ص25.

² فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد29، فيفري 2013، ص09.

³ Temmar Hamid A, L'économie de L'Algérie, Les Politiques De Relance De La Croissance, Tome3, Office Des Publications Universitaires, Alger, 2015, P 190.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

ثالثا: مضمون البرنامج

يشمل البرنامج خمسة محاور هي: تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الاقتصادي، تحديث الخدمة العمومية ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة. وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 2: توزيع برنامج دعم النمو 2005 – 2009

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	1.1
مجموع البرنامج الخماسي (2005 – 2009)	4202.7	100%

المصدر: مجلس الأمة، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009، ص 06.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي¹:

- **تحسين ظروف معيشة السكان:** وهذا المحور يمثل النسبة الأكبر من قيمة البرنامج والمقدرة بـ 1908.5 مليار دج، أي ما نسبته 45.41%، وهو عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل، ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي.

- **تطوير البنية التحتية:** احتلت المرتبة الثانية بنسبة 40.5%، حيث وزعت على أربعة قطاعات فرعية هي: النقل 700 مليار دج، الأشغال العمومية 600 مليار دج، الماء سدود وتحويلات 393 مليار دج، تهيئة الإقليم 10.15 مليار دج.

1 ناجية صالح، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 – 2014، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11- 12 مارس 2013، ص 147، 149.

- دعم التنمية الاقتصادية: تضمنت التركيز على خمسة محاور رئيسية هي: الفلاحة والتنمية الريفية حيث خصص لها 300 مليار دج، الصناعة وخصص لها 13.5 مليار دج، قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية، ترقية الاستثمار وخصص لها ما يقارب 4.5 مليار دج، الصيد البحري خصص له 3.2 مليار دج بهدف انشاء 42 منطقة توسع سياحي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لأنها أساس خلق قيمة مضافة ومناصب شغل، خصص لها مقدار 4 مليار دج.

- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: وجعلها في مستوى التطورات والتطلعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، وخصص لها 203.9 مليار دج، موزعة على كل من، البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال لفك العزلة عن المناطق النائية، العدالة بإنشاء 14 مجلس قضائي و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية، الداخلية لتطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية، التجارة بهدف تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي.

- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال: خصص لها 50 مليار دج لتحسين إمكانيات الاتصال والعمل على كل المستويات.

رابعا: النتائج الإنمائية المحققة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005 – 2009

بالنسبة لنتائج هذا البرنامج فيمكن ذكر ما يلي:

- تم تسجيل انخفاض في الديون الخارجية من 22 مليار دولار بنهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى 0.48 مليار دولار سنة 2009، أي بنهاية مشروع البرنامج التكميلي لدعم النمو، أما الديون الداخلية فقد انخفضت من 911 مليار دج سنة 2003 إلى 705.9 مليار دج سنة 2009.

- وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 10017.5 مليار دج سنة 2009 مقابل 6000 مليار دج سنة 2005، مع معدل تضخم وصل بالمتوسط 5.7%.

وبغض النظر عن احترام آجال استلام المشاريع المبرجة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد كثيرا من هذا البرنامج، مقارنة بالمؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر.

المحور الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010 – 2014

قصد تعزيز التنمية الشاملة اعتمد هذا البرنامج على ما يعكس الإرادة السياسية في مواصلة ديناميكية الاعمار الوطني من خلال:

- استكمال المشاريع الجاري إنجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود، بمبلغ إجمالي يقدر ب 9700 مليار دج.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب 11.534 مليار دج.

أولاً: تعريفه

يعكس هذا البرنامج حرص الحكومة على تامين الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن، فالبرنامج يهدف الى تدعيم النمو الاقتصادي بتعميق التنوع والتنافسية في الاقتصاد الوطني، وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، حيث رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار، لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال.

ثانياً: هدفه

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها¹:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تامين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تامين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

ثالثاً: مضمون البرنامج

لقد أولت برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية والخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الجدول الموالي:

¹ شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014 نموذجاً، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06 العدد 01، ص ص 96، 97.

جدول 3: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014

النسبة %	حجم الاعتمادات مليار دج	القطاع
49.5	10.122	التنمية البشرية
31.5	6.448	تطوير البنية التحتية
8.1	1.666	تحسين الخدمة العمومية
7.6	1.566	التنمية الاقتصادية
1.7	360	الحد من البطالة
1.6	250	البحث العلمي
100	20.412	المجموع

المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010

خصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص¹:

- أكثر من 3100 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم، وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

وعلاوة على حجم النشاطات التي يستفيد بها أدى إلى إنجاز مشاريع كبرى، حيث خصص لهذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال:

- أكثر من 1000 مليار دج يتم رصدتها للتنمية الفلاحية والريفية وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

- تمنح للتنمية الصناعية أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

¹ناجية صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 150، 151.

- خصص لإنشاء مناصب شغل 350 مليار دج لموافقة الادماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم انشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات انشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها في تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل.

- كما يخصص هذا البرنامج مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة، من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية أيضا.

رابعا: النتائج الإنمائية للمخطط الخماسي 2010-2014

كانت هناك عدة نتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للنتائج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47% كأقصى قيمة لها سنة 2014، ومعدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013. بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56% كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها 0.55% سنة 2013.

- استقرار معدلات البطالة في حدود 10% في المتوسط.

- تذبذب معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت 1.40% كأدنى قيمة لها سنة 2010 بينما بلغت معدل 8.90% كأدنى قيمة لها سنة 2012.

- تذبذب مستويات الفائض في وضعية الميزان التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 1515.91 مليار د.ج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بحوالي 249.88 مليار د.ج سنة 2014، وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي تراجع صادرات المحروقات.

- تحسن أسعار برميل البترول حيث بلغت أقصاها في حدود 112.94 دولار أمريكي سنة 2011، مقارنة بسعر 80.15 دولار للبرميل سنة 2008 مع ملاحظة الاتجاه التنازلي للأسعار منذ سنة 2012.

المحور الرابع: برنامج توظيف النمو 2015 - 2019

أولا: تعريفه

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019.

وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6 مليار دج في 2015، مقابل مبلغ ب 1894.2 مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.

ثانيا: هدفه

- تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا بانتهاج سياسة ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي، وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون ذلك من خلال عمليات الدعم التي تقدمها الحكومة كما يلي:
 - العمل على احداث نمو قوي للنتاج الداخلي الخام.
 - تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
 - استحداث مناصب شغل.
 - استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات اجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
 - تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
 - ترقية وتحسين الخدمة العمومية: بمواصلة جهود انجاز البرنامج السكني، مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان، وتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق البلاد.
 - تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية: وفي هذا المجال يهدف إلى: ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال، تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
 - عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: في هذا الإطار فإن أهم العمليات التي يجب تجسيدها هي¹:
 - تكييف الاطار التشريعي والتنظيمي الذي يحم النشاط المالي، تحديث منظومة الدفع في البنوك، تحديث وتدعيم المنظومة الإعلامية.
 - توسيع وعصرنة القطاع الصناعي: لتحقيق هذا الهدف فهذا يتطلب ما يلي:
 - ترقية الإنتاج الوطني وحمائته، وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة، تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة، دعم نشاطات تجميع الموارد الطبيعية... إلخ.
 - تطوير النشاطات الفلاحية: لمواصلة الجهود التي بذلت في هذا المجال فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هذا القطاع:
 - توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار.
 - الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة.
 - تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها: كانت الحكومة تستهدف في هذا المجال ما يلي:
 - توسيع شبكة الطرق من خلال انجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول اجمالي قدره 663 كلم.

¹شرف عقون، وسام بوقجان، خديجة بوفنغور، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 2، أبريل 2018، ص 207.

- تجسيد الخيارات الأخرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة من مناطق الجنوب والهضاب.
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها، وإنجاز الموانئ.

ثالثا: مضمون البرنامج

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسعة قطاعات رئيسية نبينها من خلال الجدول الموالي:

جدول 4: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2019

القطاعات	2015	2016	المجموع (مليار دج)	النسبة (%)
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة والري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	1854.2	441.3	2295.5	38.4
التربية والتكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020، ص52.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2016 - 2015 وذلك بنسبة 38.4% من مبلغ البرنامج، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر ب 29.5% من مبلغ البرنامج، ثم عمليات برأس مال (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد،.. الخ) ب 11.8% من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر ب 6.8% من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر ب 5.1% من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر ب 8.4% من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر ب 45%، وهذا راجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

رابعاً: النتائج الإنمائية للمخطط الخماسي 2015-2019

انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3% سنة 2016، كما انخفضت معدلات البطالة من 11.2% في سبتمبر 2015 إلى 10.5% في سبتمبر 2016، وارتفع معدل التضخم من 4.78% سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2016، أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03 مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض. بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

أما احتياطات الصرف الأجنبي فقد وصلت سنة 2016 إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من الانخفاض المسجل تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبياً¹. إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015-2019 وعلى تحقيق أهدافها².

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية صعبة، مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة ومن ثم تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج.

¹مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017، على الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf, consulté le 23/04/2021.

²جمال سويح، عطاء الله بن طيرش، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في ترويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، ص 214.

المحور الخامس: النموذج الجديد للنمو 2016 – 2030

أولاً: تعريفه

تمت المصادقة عليه في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسي لبرامج التنمية. وقد تم وضعه ضمن ثلاث مراحل أساسية¹:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة الإقلاع من 2016 إلى 2019 وتهدف خلالها الجزائر إلى تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير، تقليص عجز الميزانية، وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

- **المرحلة الثانية:** مرحلة الانتقال من 2020 إلى 2025 هدفها تدارك الاقتصاد المحلي.

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الاستقرار من 2026 إلى 2030 تهدف من خلالها إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل إلى 6.5%.

أما بالنسبة للوسائل المستخدمة في هذا النموذج الجديد للنمو في الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، التحفيز على إنشاء المؤسسات، استكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال².

ثانياً: هدفه³

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية.

- عصنة القطاع الفلاحي.

- الانتقال الطاقوي.

- تنوع الصادرات.

وتتحقق هذه الأهداف ضمن خطوط تتوزع كالتالي⁴:

- تنوع صناعي يتركز على دعم الاستثمار المنتج، أين تمتك الجزائر فيها مزايا، كالصناعة الغذائية، والصناعة الصيدلانية، وقطاع السياحة، والنشاط البعدي للمحروقات، والنشاط البعدي للموارد المنجمية.

- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصاً بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة.

- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، والتسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50 منطقة.

¹ النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية 2016، ص 2، على الموقع:

http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf, consulté le : 23/04/2021.

² مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 03.

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf>, consulté le : 24/04/2021.

³ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص 02.

⁴ نفس المرجع، ص 03.

- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة، ودعم الصادرات الناشئة. أما تطوير القطاع الفلاحي فيظل يسترشد بتدابير الدعم التي أملاها السيد رئيس الجمهورية في 2009، وكذا بالمساعي المحددة في البرنامج الرئاسي لشهر أفريل 2014.

ثالثا: مضمون البرنامج

قسم هذا النموذج إلى تسعة قطاعات وهي كما يلي:

جدول 5: مضمون النموذج الجديد للنمو 2017 – 2018

النسبة %	المجموع (مليار دج)	2018	2017	القطاعات
0.2	8.9	5.3	3.6	الصناعة
6	217.5	116.5	101.0	الفلاحة والري
2.1	78.4	73.3	5.1	دعم الخدمات المنتجة
20.1	736.4	596.5	139.9	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
5.3	192.6	101.7	90.9	التربية والتكوين
3	107.7	77.1	30.6	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
2.3	84.7	69.8	14.9	دعم الحصول على سكن
47.5	1735	900	835	مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى
13.5	495.3	330	165.3	عمليات برأس المال
100	3675.1	2270.5	1386.6	المجموع

المصدر: القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017.

بناء على معطيات الجدول، فإن مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى أخذت أكبر حصة من البرنامج بنسبة 47.5% بعدما كانت ضمن الاهتمام الثاني في البرنامج السابق، ثم قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية بحصة تقدر بـ 20.1% من مبلغ البرنامج حيث انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع البرنامج السابق بعدما كانت 38.4% وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الإنجاز، ثم عمليات برأس مال بـ 13.5%، ثم باقي القطاعات.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2017 انخفض بالمقارنة مع المبالغ الموجهة للتجهيز في 2016 وذلك بنسبة تقدر بـ 27%، وهذا راجع لاستمرار انخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات

العامة لتقليل الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية، إلا أن سنة 2018 عرفت زيادة في حجم المبالغ الموجهة للتجهيز بنسبة 64%، وهذا نظرا لتعافي أسعار النفط مع نهاية 2017 وبداية 2018 بما فوق 60 دولار للبرميل وسط توقعات عالمية بتوازن السوق أواخر 2018 وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة لاسترجاع توازنها المالي.

رابعاً: النتائج الإنمائية للنموذج الجديد للنمو

- لقد كانت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات بلغ 2.4% عام 2019 مقابل 3% في 2018. وأوضح الديوان الوطني للإحصائيات في هذا السياق بأن هذا المعدل يشكل أداءً ملموساً، لافتاً إلى أنه رغم ظرف العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وانخفاض احتياطات النقد الأجنبي، وتراجع النمو بقطاع المحروقات، فإن النمو إيجابي في 2019، وأكد الديوان بأن معدل النمو كان مدفوعاً بشكل أساسي بقطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري، والخدمات والأشغال العمومية البترولية والصناعة والخدمات، حيث سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري، بما فيها الخدمات والأشغال العمومية البترولية نمواً بنسبة 3.8 بالمائة، وهو معدل ثابت مقارنة بالعام السابق، وعرف قطاع الصناعة نمواً بنسبة 3.8% في 2019، ما يماثل تقريباً نمو عام 2018، 3.9% بينما شهدت الخدمات نمواً بنسبة 3%.

- أما قيمة الصادرات فقد بلغت 33.2 مليار دولار مقابل 39 مليار دولار في 2018 بانخفاض قدره 14.9%. كما تراجع متوسط سعر الخام الجزائري من 70.9 دولار في 2018 إلى 64.7 دولار العام الماضي، أي بتراجع سعر البرميل 8.7%.

- كان هناك تحسن مستمر في معدل التضخم خلال 2017 و2018 و2019 حيث سجل 5.59%، 5.5%، و1.9% على التوالي.

- انخفضت الاحتياطات الخارجية الرسمية من 96053.7 مليون دولار في 2017 إلى غاية 55614.7 مليون دولار في 2019. بينما بقي حجم الدين العام الخارجي عند مستويات متدنية ومتناقصة من 0.3989 مليون دولار في 2017 إلى 3832.0 مليون دولار في 2019.

- لكن كان هناك تراجع لسعر صرف الدينار مقابل الدولار من 110.97 دينار في 2017 إلى 119.35 دينار للدولار في 2019.

وعليه فقد تم تطوير هيكل الاقتصاد الكلي والمالي المتوسط الأجل للفترة 2017-2019 في وضعية صعبة، التي تتسم بتضاؤل الموارد المالية للبلاد، وفي هذا السياق، فقد تم اتخاذ إجراءات استباقية من جانب السلطات العامة لتنفيذ مجموعة من التدابير الاقتصادية، والتي تم إدخال سلسلة أولى منها في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وقانون المالية لسنة 2016.

وفي خضم نفاذ الموارد المالية للدولة حيث حقق المي 1 زن التجاري وميزان المدفوعات عجزاً خلال السنوات 2014، 2015 و 2016 والسداسي الأول لسنة 2017، وبعد أن استنفدت ودائع صندوق ضبط

الإيرادات بالكامل في فيفري 2017 بعد أن غطى 8800 مليار دينار من عجز الخزينة في 2014 و 2015 و 2016، وبغية استبعاد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما ينجم عنها، لجأت الحكومة إلى التمويل غير التقليدي في 2017 الذي سيسمح لبنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في¹:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وتنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.

خاتمة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمر ضروريا باعتباره يمثل الحلقة المكتملة للنشاط الخاص، إذ لم يعد الجدول قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه بقدر ما يدور حجم هذا التدخل والمحلات التي يشملها. ويعتبر الإنفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبية في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

هذا وقد تبنت الجزائر برامج تنموية التي كانت مغذية بارتفاع أسعار النفط تم توزيعها على فترات زمنية، خصصت لها مبالغ بلغت 531.8 مليار دولار، خلال الفترة 2001 - 2017، وكانت تسعى لتحقيق عدة غايات منها، دعم التنمية البشرية، تحسين مناخ الاستثمار، تشجيع الاستثمارات، مكافحة البطالة، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، تحسين ظروف معيشة ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن مناطق الظل، مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الامن الغذائي للبلاد ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى مجموعة من النتائج:

- استطاعت الجزائر تحسين المؤشرات والتوازنات الاقتصادية مثل، إنجاز 6105 مؤسسة مدرسية، 53 مؤسسة تعليم عالي، 36 مستشفى وعيادة متعددة الخدمات، تم تسليم أكثر من 3.5 مليون وحدة سكنية، ازدياد عدد السكنات المربوطة بالكهرباء والغاز إلى أكثر من 9 مليون سكن، وتحسيد الطريق السيار على طول 1132 كلم الذي يربط بين مختلف الولايات الشمالية من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى الطرق الإجتنايبية والسريعة وتدعيم شبكة السكك الحديدية ب 2200 كم.... إلخ.

- هشاشة المؤشرات والتوازنات المحققة لارتباطها بتغيرات أسعار النفط، كما واجهت المشاريع أثناء التنفيذ تعثرات أدت الى تأخرها وتوقفها، كما أن هذه البرامج لم تكن في مستوى التطلعات والاهداف المنشودة.

¹قانون رقم 10 - 17 مؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق 11 أكتوبر 2017 ، يتم الأمر رقم 11 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 اغسطس 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية العدد 57 الصادرة في 21 محرم 1439 الموافق 12 أكتوبر. 2017 على الموقع: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

- عدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد.
- التأثير في برامج التنمية كان أكثر في قطاعات الأشغال العمومية و البناء و قطاع الخدمات و هذا راجع للتخصيصات الكبيرة التي أولها الي هذه القطاعات.
- تحقيق عجز على مستوى ميزان المدفوعات والميزانيات بسبب تراجع أسعار النفط سنة 2014، واستمرارها سنة 2015
- و2016، مما أدى الى توقيف برنامج توظيف النمو 2015 - 2019، والبدء في تطبيق برنامج جديد للنمو في 2016.
- اتخاذ تدابير لمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها البلاد مثل ترشيد الانفاق، زيادة الضرائب والرسوم، التقليل من الواردات ولجوء إلى التمويل غير التقليدي.
- ان التمويل غير التقليدي تنجر عنه آثار سلبية كثيرة كارتفاع التضخم، وانخفاض قيمة العملة مما ينعكس سلبا في على القدرة الشرائية للمواطن، ويبقى الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط لعدم وجود تنوع اقتصادي، مما يزيد من خطر اللجوء إلى المصادر الخارجية للإقراض.

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات:

- العمل على تطوير قطاع الفلاحة لما له دور فعال في تحقيق الأمن الغذائي.
- إصلاح النظام الضريبي والتشديد في تحصيل الضرائب ومواجهة التهرب الضريبي، مع فرض ضرائب جديدة على الأغنياء بدل إثقال كاهل المواطن البسيط في تحمل تبعات الوضعية الراهنة. والقضاء على الاقتصاد غير الرسمي
- تشجيع النهوض بالصناعة المحلية وتطويرها، وذلك بدعم المؤسسات المستثمرة وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها ورجال الأعمال من أجل زيادة الإنتاج المحلي والعمل على تصديره.
- النهوض بالقطاع السياحي بهدف زيادة الدخل الوطني وجلب العملة الصعبة وزيادة معدلات التشغيل.
- عصنة النظام البنكي وتنويعه للاستفادة قدر الإمكان من الخدمات المقدمة في عمليات الادخار ومنح القروض.
- استغلال الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح والمياه التي تتميز بوفرةها وعدم نفاذها ولا تؤثر سلبا على البيئة والمناخ.

قائمة المراجع:

1. محمد سعودي - اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر "حالة ولاية المدية" - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الشلف 2006م، ص 194
2. بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001 - 2014، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد 13، ص 18.
3. ناصر دادي عدون، البطالة إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي، حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 289.
4. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 - 2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص 04.
5. République Algérienne Démocratique et Populaire, programme de soutien a la relance économique a court et moyen terme 2001-2004, avril 2001, p13.
6. كريم زمران، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2009، مجلة أبحاث اقتصادية، اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد السابع جوان 2010 ص 201، 202.
7. عبو عمر، وآخر، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة شلف، خلال يومي 16-17 ديسمبر 2008، ص ص 7، 8.
8. بن صاولة صراح، محمد سفيان بزاز، تحليل وتقييم الوضعية الاقتصادية الجزائرية في ظل البرامج التنموية المنجزة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 08، العدد 02، 2017 ص 25.
9. فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 29، فيفري 2013، ص 09.
10. Temmar Hamid A, L'économie de L'Algérie, Les Politiques De Relance De La Croissance, Tome3, Office Des Publications Universitaires, Alger, 2015, P 190.
11. ناجية صالح، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001 - 2014، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001/2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 147، 149.
12. شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010 - 2014 نموذجاً، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06 العدد 01، ص ص 96، 97.
13. شراف عقون، وسام بوقجان، خديجة بوفنغور، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم 2، أبريل 2018، ص 207.

14. مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017، على الموقع:
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventiongouv_cnavril2017arabe.pdf, consulté le 23/04/2021.
15. جمال سويح، عطاء الله بن طيرش، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تويح الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، ص 214.
16. النموذج الجديد للنمو، وزارة المالية، جويلية 2016، ص 2، على الموقع:
http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-be15d6d0e0ffa387bfb08d8f5d8698ab.pdf, consulté le : 23/04/2021.
17. مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، سبتمبر 2017، ص 03.
<http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf>, consulté le : 24/04/2021.
18. قانون رقم 10 - 17 مؤرخ في 20 محرم 1439 الموافق 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 11 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق 26 اغسطس 2003 والمتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية العدد 57 الصادرة في 21 محرم 1439 الموافق 12 أكتوبر. 2017 على الموقع:
<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>